مؤتمر شورى – أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي

التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتياد آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليداي ان السالمية

الجلسة الأولى (حوارية)

الاشتراطات المهنية الواجب توافرها للترخيص لنشاط التدقيق الشرعي

ورقة عمل تمهيدية من إعداد

الدكتور/ بشر موفق
استاذ باحث في الاقتصاد والتمويل الإسلامي
بجامعة قطر

ورقة رعمل تمهيدية

المحور الأول: التعريف بالجهات الرقابية المانحة لترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي في دول مجلس التعاون الخليجي:

في دول مجلس التعاون الخليجي، يتنوع الإطار الرقابي للتدقيق الشرعي، حيث تشارك عدة جهات في تنظيم هذا القطاع الحيوي. ويمكن تقسيم الجهات الرقابية إلى فئتين رئيسيتين:

الجهات الرقابية المركزية:

- تشمل البنوك المركزية وهيئات أسواق المال، التي تتولى مسؤولية الإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية وتنظيم أنشطتها، بما في ذلك التدقيق الشرعي الخارجي.
- تضع هذه الجهات القواعد والمعايير التي يجب على المدققين الشرعيين الالتزام بها، وتصدر التراخيص اللازمة لممارسة هذا النشاط.

من أمثلة هذه الجهات:

- بنك الكويت المركزي.
- مصرف البحرين المركزي.
- البنك المركزي العماني.

الجهات الشرعية العليا:

- تتمثل في الهيئات الشرعية العليا، التي تتولى مسؤولية إصدار المعايير الشرعية وتفسيرها، والإشراف على تطبيقها في المؤسسات المالية الإسلامية.
- تقوم هذه الهيئات بدورهام في تحديد المؤهلات والاشتراطات اللازمة للمدققين الشرعيين.
- من أمثلة هذه الهيئات:
  - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
  - الهيئة العليا للرقابة الشرعية في بنك الكويت المركزي.
  - الهيئة العليا للرقابة الشرعية في البنك المركزي العماني.
  - المجلس المركزي للرقابة الشرعية في مصرف البحرين المركزي.
  - الهيئة العليا الشرعية في مصرف الإمارات المركزي.

دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

- تلعب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) دورًا محوريًا في تنظيم صناعة التمويل الإسلامي، بما في ذلك التدقيق الشرعي بأنواعه.
- تصدر الهيئة معايير مهمة لتنظيم التدقيق الشرعي – مثل المعيار (6) – التي تعتبر مرجعًا أساسيًا للمدققين الشرعيين في أنحاء العالم.
- بالإضافة إلى ذلك تقوم الهيئة بتقديم شهادات ومؤهلات مهنية في مجال التدقيق الشرعي.

ملاحظات مهمة:

- تتقارب متطلبات الترخيص والاشتراطات المهنية للتدقيق الشرعي، وقد تختلف قليلا من دولة إلى أخرى في مجلس التعاون الخليجي.
- يجب عل ى المدققين الشرعيين الاطلاع على القواعد والأنظمة الصادرة عن الجهات الرقابية في الدولة التي يمارسون فيها نشاطهم.

المحور الثاني: الاشتراطات المهنية الواجب توافرها لمنح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي

تتقارب متطلبات الترخيص والاشتراطات المهنية للتدقيق الشرعي، لكن قد تختلف هذه الاشتراطات الواجب تو افرها لمنح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي أحيانا من دولة إلى أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي.

<u>ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:</u>

1. المؤهلات العلمية والشرعية:

- شهادة جامعية في الشريعة الإسلامية أو ما يعادلها: يجب أن يكون لدى المدقق الشرعي معرفة معمقة بأصول الفقه والمعاملات المالية الإسلامية.
- شهادة مهنية في التدقيق الشرعي: حيث إن البنوك المركزية عند فحص المستندات عند الترخيص تقوم بالمفاضلة من خلال بعض المعايير مثل الحصول على شهادات مهنية معترف بها دوليًا في مجال التدقيق الشرعي، مثل تلك الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
- معرفة بالمعايير الشرعية: حيث يجب أن يكون لدى المدقق الشرعي إلمام كامل بالمعايير الشرعية الصادرة عن الهيئات الشرعية المعتمدة (AAOIFI - IFSB).

2. **الخبرة العملية:**

- خبرة في مجال التدقيق الشرعي: عادةً ما تشترط الجهات الرقابية وجود فترة خبرة معينة في مجال التدقيق الشرعي، وقد تختلف هذه الفترة حسب مستوى الترخيص المطلوب وحسب الدولة، فنجد بنك الكويت المركزي يشترط خمس سنوات من الخبرة كحد أدنى.
- خبرة في مجال المحاسبة والمالية: يفضل أن يكون لدى المدقق الشرعي خبرة في مجال المحاسبة والمالية، وذلك لفهم العمليات المالية للمؤسسات الإسلامية.

كما تطلب بعض البنوك المركزية – مثل بنك الكويت المركزي – من مكاتب التدقيق الشرعي أن يستعينوا في عملهم بمحاسب أو أكثر.

3. **المعرفة بالقوانين والأنظمة:**

- معرفة بالقوانين والأنظمة المحلية: حيث ينبغي أن يكون لدى المدقق الشرعي معرفة بالقوانين الأساسية والأنظمة المحلية المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية.

كما تطلب بعض البنوك المركزية – مثل بنك الكويت المركزي – من مكاتب التدقيق الشرعي أن يستعينوا في عملهم بمستشار قانوني متخصص.

- معرفة بالمعايير المهنية الدولية: حيث يفضل أن يكون لدى المدقق الشرعي إلمام معقول بالمعايير الدولية المتعلقة بالتدقيق الشرعي، مثل تلك الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

4. **المهارات الشخصية:**

- النزاهة والموضوعية: حيث يجب أن يتمتع المدقق الشرعي بالنزاهة والموضوعية في أداء عمله.
- المهارات التحليلية: حيث ينبغي أن تكون لدى المدقق الشرعي قدرة على تحليل العمليات المالية من منظور شرعي في المؤسسات الإسلامية.
- مهارات التواصل: حيث يجدر أن تكون لدى المدقق الشرعي مهارات تواصل جيدة للتواصل مع المؤسسات الإسلامية والجهات الرقابية والجهات الاستشارية ذات العلاقة.

ملاحظات مهمة:

- قد تختلف هذه الاشتراطات أحيانا بين الدول والمؤسسات الرقابية الإشرافية، لذلك من الأفضل الرجوع إلى الجهات الرقابية المحلية في كل دولة للحصول على المعلومات الدقيقة.
- الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية أمر ضروري لممارسة مهنة التدقيق الشرعي.

المحور الثالث: دور مؤهلات CSA و CIPA في تنظيم صناعة التمويل الإسلامي:

المحاسب الشرعي المعتمد CIPA والمراقب والمدقق الشرعي المعتمد CSA التي تقدمها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIF) دوراً مؤثراً في تنظيم صناعة التمويل الإسلامي، يمكن للجهات التنظيمية أن تعتبر هذه المؤهلات معياراً لتحديد مدى ملاءمة وكفاءة المدققين الشرعيين.

إن مؤهلات CSA و CIPA دورًا هامًا في تنظيم صناعة التمويل الإسلامي، حيث تساهم في تعزيز الكفاءة المهنية للصناعة المالية الإسلامية بشكل عام، وفي حقل التدقيق الشرعي بوجه أخص.

1. شهادة المراقب والمدقق الشرعي (CSA):

• تأهيل الخبراء الشرعيين:

- تركز هذه المؤهلات على تأهيل الخبراء في مجال الشريعة الإسلامية، وتزويدهم بالمعرفة اللازمة لفهم المعايير الشرعية وتطبيقها في المؤسسات المالية الإسلامية.
- يساهم حملة شهادات CSA في ضمان التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة، وتقليل المخاطر الناتجة عن عدم الامتثال الشرعي.

• تعزيز الثقة في المنتجات الإسلامية:

- من خلال تأهيل الخبراء الشرعيين، تساهم شهادات CSA في تعزيز الثقة في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، وجذب المزيد من المستثمرين والمتعاملين.

• توحيد المعايير الشرعية:

- تعمل هذه المؤهلات على توحيد المعايير الشرعية في صناعة التمويل الإسلامي، وضمان تطبيقها بشكل متسق في مختلف المؤسسات المالية الإسلامية من مختلف الدول.

2. شهادة المحاسب الاسلامي المعتمد (CIPA):

• تأهيل المحاسبين المتخصصين:

- تهدف هذه الشهادة إلى تأهيل المحاسبين المتخصصين في مجال المحاسبة الإسلامية، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لتطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية.
- يساهم حملة شهادات CIPA في إعداد التقارير المالية الدقيقة والموثوقة، وضمان شفافية العمليات المالية في المؤسسات الإسلامية، وتدقيق القوائم المالية.

• تعزيز الحوكمة والرقابة:

- من خلال تأهيل المحاسبين المتخصصين، تساهم شهادات CIPA في تعزيز الحوكمة والرقابة في المؤسسات المالية الإسلامية، وضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية والشرعية، التي تفرضها الصناعة المالية الإسلامية، وتفرضها بعض المؤسسات الإشرافية الرقابية.

• تطوير صناعة التمويل الإسلامي:

- تساهم هذه المؤهلات في تطوير صناعة التمويل الإسلامي، من خلال توفير الكوادر المؤهلة والمدربة في مجال المحاسبة الإسلامية.

بشكل عام:

- تساهم مؤهلات CSA و CIPA في تنظيم صناعة التمويل الإسلامي من خلال تأهيل الكوادر المتخصصة، وتعزيز الالتزام بالمعايير الشرعية والمحاسبية، وتطوير الممارسات المهنية في هذا القطاع الحيوي.
- كلا الشهادتين تصدران عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

المحور الرابع: هل يتم منح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي لمكاتب الاستشارات الشرعية أم لمكاتب التدقيق المحاسبي، أيهما أفضل ؟ ولماذا؟ (التجربة الكويتية مقابل التجربة العمانية والبحرينية)

من أشهر المدارس عند المؤسسات الرقابية الإشرافية المركزية في اعتماد مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي:

1. اعتماد معايير مهنية وشروط واضحة لتعيين مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي من الشركات المحلية العاملة في أرض الوطن، وقد سبقت الإشارة إلى أهم المتطلبات لترخيصها محليا ووطنيا.
2. اعتماد معايير مهنية وشروط واضحة لتعيين مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي من الشركات المحلية والدولية التي تتوافر فيها الشروط والمتطلبات.
3. اعتماد معايير مهنية وشروط واضحة لتعيين مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي، لكن دون أن تنتقل إلى حيز التنفيذ والتطبيق العملي.

وفي الحقيقة إن هذا التحديد يأخذ طابع الصورية، فإنها تماطل الشركات المتخصصة بالتدقيق الشرعي الخارجي عندما تتوافر فيها الشروط والمعايير وتعاملها بشكل صوري، وتحفظ طلباتها سنة وراء سنة، ولا يتم الترخيص لها، إنما يتم الاكتفاء بدكاكين (مكاتب) التدقيق المالي المحاسبي الدولية وخصوصا (Big 4) وما حولها، ويترك لهذه الأخيرة:

أ) حرية الاستعانة بخبراء شرعيين من ذوي السمعة والخبرة المعقولة.

ب) الاستعانة بأشخاص شكليين ضعفاء لا يملكون الخبرة إنما يسدون الفراغ القانوني دون المهني.

ج) الاكتفاء بفرق التدقيق المالي المحاسبي دون الاستعانة بأي خبير شرعي. (وهذه الأكثر ربحية تجارية لدكاكين التدقيق 2in1) على حساب التخصص والرسالة الوظيفية الكبرى لهذه المهمة الر اقية "التدقيق الشرعي الخارجي" والمستقلة.

يتم منح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي لكل من مكاتب الاستشارات الشرعية ومكاتب التدقيق المحاسبي، ولكن بشروط ومتطلبات مختلفة، وذلك تبعًا للجهة الرقابية المعنية في كل دولة.

مكاتب الاستشارات الشرعية:

- تركز هذه المكاتب على تقديم الاستشارات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، والتأكد من تو افق معاملاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق الامتثال الشرعي المطلوب.
- قد تتطلب الجهات الرقابية من هذه المكاتب الحصول على ترخيص خاص لممارسة نشاط التدقيق الشرعي، بالإضافة إلى توفر خبراء شرعيين مؤهلين.

مكاتب التدقيق المحاسبي:

- تقدم هذه المكاتب خدمات التدقيق المالي والمحاسبي، وقد تشمل خدماتها أيضًا التدقيق الشرعي في بعض الدول.
- تتطلب الجهات الرقابية من هذه المكاتب الحصول على ترخيص لممارسة نشاط التدقيق الشرعي، بالإضافة إلى توفر محاسبين ومدققين شرعيين مؤهلين.

سؤال: أيهما أفضل؟

يعتمد ذلك على طبيعة الخدمات المطلوبة.

- إذا كانت المؤسسة المالية الإسلامية تبحث عن استشارات شرعية متخصصة، فقد يكون مكتب الاستشارات الشرعية الخيار الأفضل والتخصصي.
- إذا كانت المؤسسة تبحث عن خدمات تدقيق شاملة، تشمل التدقيق المالي والشرعي، فقد يكون مكتب التدقيق الشامل خيارا أفضل، بحيث يشمل التدقيق المحاسبي والشرعي.
- ومن و اقع التطبيق نجد بعض الجهات الرقابية، تطلب من المؤسسات المالية الإسلامية أن تتعاقد في مجال كل نوع من التدقيق مع مكتب متخصص، بحيث ينفصل التعاقد، ولا يكون التعاقد مع مكتب واحد لنوعي التدقيق.

• ومن الناحية التطبيقية والإجرائية فيمكن أن يوجد تكامل بين عمل مكاتب الاستشارات الشرعية ومكاتب التدقيق المحاسبي، بحيث تتولى مكاتب الاستشارات الشرعية الجانب الشرعي، وتتولى مكاتب التدقيق المحاسبي الجانب المالي والمحاسبي، وربما يكون ذلك تحالفاً أثناء إبرام التعاقد مع المؤسسة المالية، لكن لن يكون ذلك ملزماً دون إلزام من الجهات الرقابية الإشرافية.

سؤال: لماذا؟

• الجمع بين الخبرة الشرعية والمحاسبية يضمن تقديم خدمات تدقيق شاملة ومتكاملة.

• المساعدة على تقليل المخاطر الشرعية والمالية التي قد تتعرض لها المؤسسات المالية الإسلامية.

• المساهمة في تعزيز الثقة في صناعة التمويل الإسلامي.

• التعزيز عند مكاتب التدقيق المالي والمحاسبي نحو فهم المتطلبات الشرعية بشكل معقول أكبر وأعمق.

المحور الخامس: هل يتم الترخيص بممارسة نشاط التدقيق الشرعي ككل أم يتم الترخيص بممارسة نشاط التدقيق الشرعي الخارجي بشكل منفصل وباشتراطات مستقلة عن تلك المتعلقة بمنح نشاط التدقيق الشرعي الداخلي؟

لا ريب أن هناك تمايزاً بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، وكل منهما له متطلباته المتعلقة به، وهذا يعتمد على الأنظمة والقوانين التي تصدرها الجهة الإشرافية الرقابية في كل دولة.

التدقيق الشرعي الداخلي:

• يهدف إلى تقييم مدى التزام المؤسسة المالية الإسلامية بالمعايير الشرعية داخليًا.

• يقوم به موظفون داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

• يركز على العمليات اليومية والتحقق من تطبيق السياسات الشرعية.

• قد يخضع لمتطلبات تنظيمية داخلية للمؤسسة، وأحيانًا لمتطلبات من الجهات الرقابية.

التدقيق الشرعي الخارجي:

• يقوم به مدققون مستقلون من خارج المؤسسة.

• يهدف إلى تقديم رأي مستقل حول مدى التزام المؤسسة بالمرجعية الشرعية، والتي تحددها المؤسسة الرقابية الإشرافية في كل بلد (وقد تشمل المعايير الشرعية وفتاوى الهيئة الشرعية العليا وفتاوى الهيئات الشرعية داخل المؤسسة المالية الإسلامية).

• يتم هذا المستوى من التدقيق عادةً لتقديم تقارير إلى الجهات الرقابية والمساهمين.

• غالبًا ما يخضع لمتطلبات ترخيص مستقلة وأكثر صرامة من الجهات الرقابية؛ لتحقيق هدف الرأي المستقل والمعقول من خارج هيكل المؤسسة.

الترخيص:

- في العادة تطلب الجهات الرقابية تراخيص منفصلة للتدقيق الشرعي الخارجي، أو قد تضع متطلبات مختلفة لكل منهما ضمن ترخيص شامل.
- التدقيق الشرعي الخارجي، بحكم طبيعته المستقلة وتقديم رأي رسمي، غالبًا ما يخضع لمتطلبات ترخيص أكثر تفصيلاً وأكثر تدقيقاً لضمان الاستقلالية المالية والقانونية.
- يعتبر التدقيق الشرعي الداخلي جزءًا من نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، وقد يخضع لمتطلبات تنظيمية داخلية.
- تقدمت الإشارة إلى أن متطلبات ترخيص مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي تتقارب بين الدول المختلفة، لكن نظراً لوجود نسبة من الاختلافات؛ لذا يمكن الرجوع إلى الجهات الرقابية المحلية للحصول على المعلومات الدقيقة، والتي تكون منشورة في الموقع الإلكتروني للبنك المركزي أو الجهة الرقابية.

المحور السادس: أهمية إصدار الجهات الرقابية للاشتراطات ذات الصلة بإلزامية تطبيق معايير التدقيق الشرعي الصادرة عن المنظمات المهنية التي تصدر هذه المعايير:

يعد إصدار الجهات الرقابية للاشتراطات المتعلقة بإلزامية تطبيق معايير التدقيق الشرعي الصادرة عن المنظمات المهنية التي تصدر هذه المعايير أمراً بالغ الأهمية، وذلك لأسباب رئيسة:

1. ضمان الالتزام بالمعايير الشرعية:

- يساهم إلزام المؤسسات المالية الإسلامية بتطبيق هذه المعايير في ضمان امتثالها لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها.
- يقلل ذلك من مخاطر عدم الامتثال الشرعي، التي قد تتعرض لها هذه المؤسسات، كما يعزز ثقة المتعاملين وأصحاب المصلحة بالمؤسسة المالية الإسلامية.

2. توحيد الممارسات المهنية:

- تعمل هذه الاشتراطات على توحيد الممارسات المهنية في مجال التدقيق الشرعي، مما يضمن تطبيق معايير موحدة أو متقاربة في جميع المؤسسات المالية الإسلامية.
- يساهم ذلك في تحسين جودة التدقيق الشرعي، وتعزيز الشفافية والمساءلة في هذا القطاع.

3. تعزيز الثقة في صناعة التمويل الإسلامي:

- يساهم تطبيق معايير التدقيق الشرعي الخارجي في تعزيز الثقة في صناعة التمويل الإسلامي، وجذب المزيد من المستثمرين والمتعاملين، حتى من غير المسلمين، كما نلحظ ذلك على المؤسسات المالية الإسلامية التي تنشط في بعض الدول غير الإسلامية.
- يعكس ذلك التزام هذه الصناعة بأعلى المعايير المهنية والأخلاقية، ويساهم في نموها المستدام.

4. تطوير الكفاءات المهنية:

- يشجع إلزام المؤسسات المالية الإسلامية بتطبيق هذه المعايير على تطوير الكفاءات المهنية في مجال التدقيق الشرعي.
- يحفز المدققين الشرعيين على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لتطبيق هذه المعايير بفعالية.

5. دور المنظمات المهنية:

- تلعب المنظمات المهنية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) دورًا حيويًا في تطوير معايير التدقيق الشرعي، حيث إنها تراجع بشكل دوري شهاداتها المقدمة لجمهور المهتمين بالتدقيق الشرعي.
- تساهم هذه المنظمات في توفير إطار مرجعي للمدققين الشرعيين، وتحديث المعايير بشكل دوري لمواكبة التطورات في صناعة التمويل الإسلامي.

وباختصار، يمكن القول إن إصدار الجهات الرقابية للاشتراطات ذات الصلة بإلزامية تطبيق معايير التدقيق الشرعي يساهم في تعزيز نزاهة ومصداقية صناعة التمويل الإسلامي، وحماية مصالح جميع المتعاملين فيها.

المحور السابع: اقتراح تشكيل مجلس لضمان جودة التدقيق الشرعي تحت هيئة المحاسبة والمراجعة لمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) يضم المجلس أعضاء من الجهات التنظيمية حيث تقوم (AAOIFI) بإدارة هذا المجلس لتقديم درجات ضمان الجودة للتدقيق الشرعي، على غرار معايير ISQC مع وجود آلية تقييم مناسبة

ربما يكون ذلك ممكن التصور من الناحية النظرية، ويمكن الإسهام في وضع التصور وتفاصيله وآليات تطبيقه والشهادات المساندة التي تساعد في تطبيق التصور في و اقع مهنة التدقيق الشرعي.

ولكن يبرز أمام الناظر بعين الو اقع إشكاليات عملية، من أهمها عدم الاتفاق على الإلزام بمرجعية المعايير الشرعية لأيوفي (AAOIFI) حتى الآن، بل ما تزال بعض الجهات الرقابية في بعض الدول تقدم فتاوى الهيئة العليا، أو تجعل معايير (AAOIFI) اختيارية إثر ائية.

1. اختصاص المجلس:

- مجلس ضمان جودة التدقيق الشرعي (SQAB).

2. أهداف ضمان جودة التدقيق الشرعي (SQAB):

- وضع آليات مهنية لضمان جودة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية.
- ترخيص دولي للمدققين الشرعيين.
- ترخيص دولي لمكاتب التدقيق الشرعي.

- تعزيز الالتزام بالمعايير الشرعية وأخلاقيات المهنة.
- تطوير الكفاءات المهنية في مجال التدقيق الشرعي.
- تعزيز الثقة في الصناعة المالية الإسلامية في مختلف التخصصات (التمويل، المساهمة، التأمين).

3. هيكل المجلس:

- يمكن أن يتألف المجلس من أعضاء يمثلون (ثلاث – خمس) جهات تنظيمية، (مثلا: 3 دول عربية + تركيا + ماليزيا)، وعددا من خبراء التدقيق الشرعي الخارجي، مع أعضاء مر اقبين من طرفين: الأكاديميين المتخصصين + مؤسسات مالية إسلامية من الصناعة.
- تتولى (AAOIFI) أمانة سر المجلس وتوفير الدعم الفني والإداري.
- تشكيل لجان فرعية متخصصة في مجالات مختلفة، مثل وضع المعايير، وتقييم الأداء، والترخيص، والتدريب.

4. المهام والمسؤوليات:

- وضع معايير ضمان الجودة للتدقيق الشرعي، بما في ذلك معايير ISQC.
- تطوير آليات تقييم أداء المدققين الشرعيين ومكاتب التدقيق الشرعي.
- إجراء عمليات تفتيش دورية عند تجديد تراخيص مكاتب التدقيق الشرعي.
- التشجيع على تقديم برامج تدريبية وتأهيلية للمدققين الشرعيين أو الاكتفاء بشهادات أيوفي.
- إصدار تقارير دورية حول جودة التدقيق الشرعي في صناعة التمويل الإسلامي.

5. آلية التقييم:

- تطوير نظام تقييم شامل يتضمن معايير كمية ونوعية.
- استخدام أدوات تقييم متنوعة، مثل استبيانات، ومقابلات، ومراجعة الوثائق.
- تقديم تقارير تقييم مفصلة للمدققين الشرعيين ومكاتب التدقيق الشرعي.
- اتخاذ إجراءات تصحيحية في حال وجود مخالفات.

6. التعاون مع الجهات الإشرافية:

- التنسيق مع الجهات الإشر افية والرقابية في الدول المختلفة لضمان تطبيق المعايير.
- تبادل المعلومات والخبرات مع الجهات التنظيمية المركزية.
- تنظيم ورش عمل وندوات مشتركة عند الحاجة.

7. المزايا:

- تعزيز جودة التدقيق الشرعي ورفع مستوى المهنية.
- زيادة الثقة في المؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها.
- توحيد المعايير والممارسات في مجال التدقيق الشرعي.
- المساهمة في تطوير صناعة التمويل الإسلامي.

8. ملاحظات إضافية:

- يجب أن يتمتع أعضاء المجلس بالاستقلالية والنزاهة.
- ينبغي أن تكون آليات التقييم شفافة وعادلة.
- يجدر أن يتم تحديث المعايير والآليات بشكل دوري لمواكبة التطورات.

"تم بحمد الله"